

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أزمة المجتمعات الأثنية في إثيوبيا: تيجراي نموذجا

The Crisis of Ethnic Societies in Ethiopia: Tigray as an Example

علي سعدي عبدالزهرة جبير^{1*}، رعد خضير صليبي²

¹كلية العلوم السياسية . جامعة النهريين (العراق)، ali.saady1122@gmail.com

²كلية العلوم السياسية . الجامعة المستنصرية،(العراق)، rraad905@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/15

تاريخ القبول: 2021/02/12

تاريخ ارسال المقال: 2021/01/28

*المؤلف المرسل

الملخص:

أصبح التنوع الثقافي والعرقي والديني في أغلبية دول العالم لاسيما الدول المتطورة عنصر قوة وغنى، إلا أن إثيوبيا كغيرها مند دول عالم الجنوب أو المتخلفة بأن التنوع هو عامل ضعف وتفتت، إذ تضم أكثر من (80) مجموعة عرقية متوزعين على تسعة أقاليم، ومنقسمين من الناحية الدينية إلى مسيحيين ومسلمين ووثنيين، وتعد عرقية (الأمهرة) هي التي تسيطر على الشؤون البلاد السياسية والاقتصادية وسيطرتها على عرقيات والقوميات الأخرى، إذ جل الحكام من هذه العرقية، وبعد عام 1991 سيطرة التيجرين على سدة الحكم واستطاعوا أن يتوغلوا في جميع مفاصل الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، إلا أن وصول (أبي أحمد) إلى سدة الحكم بعد انتفاضة شعبية أطاحه بالتجربين، كان لها دور في صراع بروز العرقيات من جديد.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا؛ الصراع؛ القومية؛ العرقية؛ الأثنية.

Abstract :

Cultural, ethnic and religious diversity has become in most countries of the world, especially developed countries, an element of strength and wealth, but Ethiopia, like other countries of the world of the South or backward, that diversity is a factor of weakness and fragmentation, as it includes more than (80) ethnic groups distributed over nine regions, and they are divided in terms of Religious matters to Christians, Muslims and pagans, and the (Amhara) ethnicity is the one that controls the country's political and economic affairs and its control over other ethnicities and nationalities, as most rulers are from these ethnicities, and after 1991, the Tigers took control of power and were able to penetrate all the joints of the state, including the institution Military, but the arrival of (Abi Ahmed) to power after a popular uprising that toppled him with Tijrin, had a role in the struggle for the emergence of ethnicities again.

Keywords: Ethiopia; Conflict; Nationalism; Ethnic; Ethnicity.

مقدمة:

أقيم رئيس الوزراء الإثيوبي (أبي أحمد) الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بـ "الخيانة والإرهاب وتحتدي سلطة الحكومة المركزية ومحاوله زعزعة استقرار البلاد"، بعدما شن هجوماً عسكرياً في إقليم تيغراي الشمالي في (4 / نوفمبر/ 2020م)، بعد اتهام حكاهم الإقليم بمهاجمة قواعد عسكرية اتحادية، بينما ترى الجبهة أن الإقليم الذي يقطنه حوالي ستة ملايين نسمة "يتعرض للاضطهاد والتهميش، إثيوبيا تتسم بتعدد الجماعات الاثنية إذ توصف بأنها متحف الشعوب، فهي مجتمع يضم داخل حدودها التعدد القومي والتداخل الاثني المعقد، وأن القومية- الأثنية هي الأقرب للتكيف مع الانقسامات الاجتماعية في إثيوبيا، واعتمدت إثيوبيا على دستور يقوم على

الديمقراطية الأثنية منذ عام (1995م)، واللغة الأمهرية تعد من أهم و أكثر القوميات في إثيوبيا بسبب أن حكام إثيوبيا في أغلب حقب التاريخ كانوا منها حتى سقوط (منغستو) في عام (1991م)، وبصفة قانونية فعلية نصت المادة (39) من الدستور الإثيوبي (دستور 1995) على حق جميع الشعوب والأمم والجنسيات في تقرير المصير دون قيد أو شرط، بما في ذلك الحق في الانفصال، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثالث مطالب، تناول المطلب الأول نشأة الدولة الإثيوبية، في حين تناول المبحث الثاني القوميات الأثنية في إثيوبيا، أما المبحث الثالث تناول الصراع بين إقليم التيجري والحكومة الفيدرالية الإثيوبية.

وتتبع أهمية البحث بأن إثيوبيا بلد متعدد القوميات والعرقيات والإثنيات، وأن هذا التنوع كان عامل ضعف وتفتت، وهي مرشحة إلى انقسام إلى عدة دويلات نتيجة الخلاف بين القوميات المهيمنة على المؤسسات الحكم، وهذا ما برز في الأوانه الأخيرة بين قومية التيجري والأورومو والأمهرة.

وأن إشكالية البحث تتمحور حول إلى أي مدى ساهمت تلك العرقيات في تفتت المجتمع، وانقسام الدولة إلى دويلات، وكيف أثر على النزاع بين قومية التيجري والأورومو والأمهرة، وهذه الإشكالية تحاول الإجابة على كيفية نشوء الدولة وماهي القوميات التي تهيمن على مؤسسات الحكم، وكيف أثرت تلك القوميات على الصراع بين إقليم التيجري والحكومة الفيدرالية الإثيوبية.

وتنطلق فرضية البحث من أن القوميات في إثيوبيا كان عامل ضعف وتفتت بدلاً من أن تكون عامل قوة وغنى، الأمر الذي انعكس على المجتمع الإثيوبي عبر الصراع بين تلك القوميات.

واعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ظاهرة الصراع بين القوميات في إثيوبيا، ومحاول الانفصال عن دولة الأم، وكذلك المنهج النظامي المتمثل بالمدخلات أي مطالب الشعب، وتحويل تلك المطالب إلى المخرجات أم الاستقلال أو المزيد من الحريات.

المبحث الأول : نشأة الدولة الإثيوبية

إثيوبيا هي من دول القرن الإفريقي (شرق إفريقيا) يقصد بمنطقة القرن الإفريقي الجزء الممتد على اليابسة الواقع غرب البحر الأحمر وخليج عدن على شكل قرن، وبهذا المفهوم يحدد الجغرافيون شموله لأربع دول هي (الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا) بينما تتسع المنطقة أكثر عند النظر لها من زاوية سياسية واقتصادية لتشمل (كينيا والسودان وجنوب السودان، وأوغندا) وتعتبر منطقة القرن الإفريقي سواء بحدودها الضيقة أو الواسعة، منطقة استراتيجية ، كونها تطل على خليج عدن وتشرف على باب المندب، مقابلة لآبار النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وملاصقة لإقليم البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، الذي يتميز بغنى موارده المائية والنفطية والمعدنية، ولهذا كانت المنطقة، محلاً للتنافس الاستعماري الذي عمل على تأجيج الصراعات بداخلها، خدمة لمصالح⁽¹⁾.

تُقسم إثيوبيا إلى تسعة أقاليم رئيسية كبرى هي (تيجراي، عفر، أمهرة، أوروميا، أوغادين، الصومالي، بني شنقول، قماز)، قوميات الأمم الجنوبية، غامبيلا، هراري)، إضافة إلى منطقتين حضريتين (أديس أبابا وديرة داوا)، وتسكن أديس أبابا مجموعة من العرقيات المختلفة، تضم أكثر من (80) مجموعة عرقية، وتسمى إثيوبيا

(جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية) وهي دولة مغلقة الحدود لا تطل على أي سواحل بحرية، وثان أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان بعد نيجيريا، حيث يبلغ عدد سكانها قرابة 107 مليون نسمة وفقاً لإحصاءات (2018)⁽²⁾، وتحدها من الشرق جيبوتي والصومال، ومن الشمال إريتريا ومن الشمال الغربي السودان ومن الغرب جنوب السودان، ومن الجنوب الغربي كينيا، ولقد كانت السياسات العرقية والحشد القبلي هو الوسيلة الوحيدة الموصلة إلى السلطة، وطيلة قرابة ثلاثة قرون كانت إثيوبيا تتوزع سياسياً بين الأمراء المحليين، الذين جمعوا دعمهم من القاعدة العرقية⁽³⁾.

وتعتبر إثيوبيا ضمن الدول التي يصنفها صندوق النقد الدولي الأفقر في العالم، حيث بلغ متوسط دخل الفرد المائة دولار فقط وتبلغ نسبة الأمية بين الرجال (43,6%) وبين النساء (33,2%) ونسبة العجز في ميزان التجاري (11,5%) من الناتج القومي المحلي⁽⁴⁾.

وتعرف إثيوبيا بمتحف الشعوب إذ تضم داخل حدودها التعدد القومي والتداخل الاثني المعقد، فأثيوبيا تسم بتعدد الجماعات الاثنية إلى درجة أن موسوعة العالم الثالث ترى في إثيوبيا متحفاً ومعرضاً للجماعات الاثنية⁽⁵⁾، ولا تشكل الاثنية بذاتها موضوعاً سياسياً، ولكنه مع تزايد وعي الجماعات الاثنية بالاحتياجات السياسية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حدث تحول الاثنية لتشكل هوية قومية وخاصة عندما تتطلع الجماعة الاثنية للقيام بدور سياسي، وعند هذا الحد يتحول الوعي الإثني إلى وعي قومي وتنشأ حالة تطابق بين القومية والاثنية، ولذلك تشكل الاثنية محور الظواهر السياسية والاجتماعية في إثيوبيا، ومن المهم التفكير في علاقات ارتباطية بين الجماعات الاثنية ونظام سياسي يعبر عن حقوق القوميات ويضع إطاراً لحل المسألة القومية بمستوياتها المختلفة لدى الأمم والقوميات والشعوب لدى إعادة بناء دولة على أساس يراعي المساواة بين الجماعات الاثنية والاقتراب من الفيدرالية، ويذهب النظام الإثيوبي إلى أن القومية - الاثنية هي الأقرب للتكيف مع الانقسامات الاجتماعية في إثيوبيا، حيث يقوم تحول الاثنية إلى القومية على تزايد فرص وقدرات تعبئة الجماهير في مختلف الدوائر الاجتماعية على أسس ثقافية وسياسية واجتماعية، بينما تنخفض القدرة على تعبئة الجماهير على أساس الانتماء الطبقي لتعدد التركيبة الاجتماعية وظهور الانقسامات الاجتماعية حول المصالح والدور والمكانة⁽⁶⁾.

وتُقدر نسبة المسلمين في إثيوبيا بحوالي (21%)، ونسبة المسيحيين بمختلف مذاهبهم ب(71%) حسب الإحصائيات الرسمية، ونسبة الوثنيين ب(3%)، يتمحور وضع المسلمين في إثيوبيا في أربع مراحل سياسية: **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة الملكية المطلقة والتي امتدت لقرون كثيرة وغاب عنها دور المسلمين في المشاركة السياسية والاقتصادية والتعليمية، والتي انتهت بوفاة الملك الإثيوبي الراحل (هيلا سلاسي) في عام (1974م)، وقد عانى المسلمون في عهده أشد أنواع الحرمان حتى بتغيير أسماء أطفالهم ليتمكنوا من تسجيلهم في المدارس الحكومية.

المرحلة الثانية: وبوصول النظام الشيوعي بقيادة (منجستو هيلا مريام) إلى الحكم ازداد وضع المسلمين في إثيوبيا سوءاً لأسباب سياسية عُدّة، منها الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وظهور جبهات

إسلامية وقومية مسلحة مختلفة المرامي والمقاصد في المنطقة، والصراع الإثيوبي-الإريتري من جهة والصراع الإثيوبي-الصومالي من جهة أخرى، وقد حارب منجستو جميع المظاهر الدينية المسيحية والإسلامية على حُدد سواء⁽⁷⁾.

المرحلة الثالثة: ويرجع الفضل الأكبر في الانفراج السياسي للمسلمين في إثيوبيا إلى مرحلة الديمقراطية والتعددية الحزبية والنظام الفيدرالي في الحكم بقيادة رئيس الوزراء الراحل (مليس زناوي)، إذ تنقّس المسلمون الصعداء ورأوا أنهم جزء أساسي من الوطن وأبدوا الثقة بالحكومة بعد إعطائهم نوعاً من الحرية السياسية والمشاركة في الحكم؛ فمثلاً كانت حكومة "مليس" تضم (12) وزيراً مسلماً، إضافة إلى إنشاء برامج تعليمية وتدريبية للمسلمين في كافة المناطق المسلمة المهشمة مثل فتح أول كلية إسلامية في أديس أبابا، وتزامن مع هذا أيضاً إنعاش الاقتصاد في المناطق المسلمة، ورغم أن إثيوبيا تعتبر دولة حبيسة ليس لها منفذ بحري ودولة تعاقبت فيها أنظمة ملكية وديكتاتورية لعدة قرون تمنع الحرية السياسية إلا أن هذا الكبت السياسي والاقتصادي زال تدريجياً وبدأ صوت المسلمين يُسمع في أروقة الحكومة والدوائر الحكومية المختلفة لأول مرة في التاريخ الإثيوبي السياسي كما ازدادت استثمارات دول الخليج في إثيوبيا وتم إرسال آلاف من العمال الإثيوبيين إلى دول الخليج .

المرحلة الرابعة: تمثلت بوفاة رئيس الوزراء (مليس زناوي) فبدأت مشاركته المسلمين في السياسة والحكم تزداد؛ حيث تولوا، لأول مرة في تاريخهم السياسي، منصب نائب رئيس الوزراء ومناصب قيادية عليا، إضافة إلى انتشار التعليم العصري الحديث في المجتمع المسلم بفتح المدارس والجامعات النظامية في المناطق المسلمة المهشمة والتي كانت تتبع نظام التعليم التقليدي من الحلقات والمدارس الإسلامية الابتدائية ذات النهج العربي غير المعترف به لدى السلطات الإثيوبية، وكانت إثيوبيا تمثل المركز العلمي للمسلمين في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا عامة وخاصة مركز هرر ولا تزال تؤدي دورها، وفي الآونة الأخيرة بدءاً من تسعينات القرن الماضي ونتيجة للانفراج السياسي اتجه المسلمون أيضاً إلى دمج التعليم العصري في مؤسساتهم العلمية مما أدى إلى نهضة ثقافية علمية دجت بين النظام التقليدي القديم والنظام الحديث مثل جامعة جكجكا وفروع لعدة جامعات في المناطق المسلمة، أما بالنسبة للتعليم الأكاديمي فخلال القراءات المحلية يبدو واضحاً أن هناك نسبة لا يُستهان بها من المسلمين على درجات عالية إدارية وعلمية والذين يشكلون جزءاً معقولاً في البلد بتخصصات مختلفة كالطب والهندسة والقانون والتربية وغيرها من العلوم الحديثة⁽⁸⁾.

وتعتبر إثيوبيا من أغنى دول العالم من حيث عدد اللغات، إذ يتكلم أهلها نحو 82 لغة محلية، وتقسم إلى أربع أصول لغوية رئيسية، وتتمثل في⁽⁹⁾:

- 1- اللغات السامية: يتحدث بها في الأجزاء الشمالية والوسطى والشرقية من إثيوبيا، وتستخدم فيها الكتابة الجعزية التي تتكون من 33 حرفاً يدل كل منها على سبعة أحرف مما يجعل عددها 231 حرفاً، وتضم اللغات السامية 13 لغة من أبرزها اللغتان الجعزية والأهمرية.
- 2- اللغات الكوشية: يتحدث بها في الأجزاء الجنوبية، والوسطى، والشرقية من إثيوبيا، وتستخدم فيها الحروف الرومانية، والكتابة الجعزية، وتتكون هذه اللغات من (24) لغة، من أبرزها اللغتان الصومالية والعفارية.

3- اللغات الأوموتية: يتحدثها السكان في المنطقة الممتدة بين الوادي المتصدع ونهر أومو، وتضم هذه المجموعة (28) لغة، من أبرزها لغة كافا.

4- اللغات النيلية الصحراوية: وهي اللغات التي يتحدث بها سكان المناطق الحدودية مع السودان في غرب إثيوبيا، خاصة في مناطق جامبيلا وبني شنقول وقماز، ومن أبرز لغات هذه المجموعة لغة أوب تعتبر اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة وتستخدم في الإدارة والمصالح الحكومية، كما تستخدم في المدارس الحكومية وتصدر بها غالبية الصحف في إثيوبيا وبالتالي هي لغة التعامل بين سكانها.

وأن أثنين إثيوبيا تتوزع على ثلاث أصول رئيسية :

1- الأصول السامية : وأهمها (الأمهارة والتغرينوالكوراج).

2- الأصول الحامية- الكوشيتية : وينتمي إليها الأورومو والصوماليين والعفر والسيدامو.

3- الأصول الزنجية : وينتمي إليها الأنواكوالنويروالجوما والبرتا والعناصر المختلفة والمختلطة التي تقيم في الإقليم الجنوبي (جنوب غرب أفريقيا).

أما وفق المعيار الاجتماعي السياسي التاريخي فيتم تقسيمه إلى ثلاث جماعات أيضا بحسب قوة تاريخ إثيوبيا وحاضرها وهذه الجماعات هي :

1- الجماعات الرئيسية أو المؤثرة : وهي ثلاث (الأمهرة، التغرين، الأورومو (الجالا) .

2- الجماعات الثانوية أو ذات التأثير المحدود: وتشمل الصوماليين والعفر والكوراج (القوارق) والسيدامو وهي وأن أدت دوراً في التاريخ الإثيوبي، إلا أنه لم يكن حاسماً.

3- المجموعات الصغيرة أو الهامشية: وهي صغيرة الحجم أو قليلة التأثير، أو الاثنان معاً. وعليه سوف نتطرق لأهم تلك الجماعات بحسب معياري الحجم والتأثير⁽¹⁰⁾.

المبحث الثاني : القوميات الاثنية في إثيوبيا

اعتمدت إثيوبيا على دستور يقوم على الديمقراطية الأثنية منذ (أغسطس /1995م)، وينص الدستور الإثيوبي إلى اللغتين الامهرية والانكليزية هما اللغتان الرسميتان في البلاد إلا أن هناك لغات عاملة على مستوى الحكومات الإقليمية في التعليم والإعلام كلغات (الأورومو والعفر والامهارة والتغرينوالهاراريو والسيدامو والصومالي والولايتا)⁽¹¹⁾.

أولاً: الأمهرة (الأمهارة)

تعد من أهم و أكثر القوميات في إثيوبيا بسبب أن حكام إثيوبيا في أغلب حقبة التاريخ كانوا منها حتى سقوط منغستو في عام (1991م) واللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية في إثيوبيا، ويسكنون مناطق الهضبة الوسطى والشمال وتبلغ نسبتها حوالي (35%) من عموم الجماعات الوطنية، وتدين الأغلبية منها الديانات المسيحية الأرثوذكسية، ويعد الامهريون أنفسهم سادة البلاد حيث أن موقعهم وسط البلد مكنهم من فرض سيطرتهم على القوميات الأخرى وتحديداً جنوب وغرب الإمبراطورية الإثيوبية⁽¹²⁾.

ثانياً: التغرين (التجرين-التجرانيون الجنوبيون)

التجربين يتصفون بسمة مهمة قياساً للقوميات الأخرى إلا وهي نسبتهم القليلة فهم يتداخلون بنسبة كبيرة مع الأمهرا واللذين يعودون إلى أصول سامية وتسمى لغتهم التحيرية فهم لا يشكلون سوى (2,3) مليون من مجموع السكان العام لإثيوبيا، فهم يتداخلون مع اريتريا وولائهم يكون للكنيسة فهم جماعة عابرة للحدود⁽¹³⁾، ولم يكن باستطاعتها استلام السلطة في إثيوبيا لولا المساعدة التي حصلت عليها من الداخل من قبل التغيرين الموجودين داخل اريتريا فامتدادها يرجع إلى داخل الأراضي الإريترية وهو ما يفسر سبب استقلال اريتريا في الوقت الذي غير فيه النظام السياسي الإثيوبي عام (1991م)، وتشير العديد من التحليلات إلى جود قرابة بين رئيس الإثيوبي السابق (ميليس زيناوي) وبين الرئيس الإريترى الحالي (اسياس فورتي) فالاثنتين كانا يقودان حركات التغير داخل إثيوبيا ضد العسكر بزعامة (منغيسته هيلا ميريام)، وقد توفي زيناوي عام (2012م) وخلفه نائبه (هيللي ماريام ديسالين) وهو من أصل تيغري وينحدر من المناطق الجنوبية وهو شخصية غير خلافة، وأقلية التيغري تمتد جذورها إلى داخل اريتريا⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: الأورومو (الجالا)

تعد كبرى القوميات الإثيوبية تنتشر في جنوب غرب البلاد، تشكل (40%) من سكان إثيوبيا، ويعتقد ما يزيد على (70%) من شعب "أورومو" الدين الإسلامي، و(20%) منهم المسيحية، وتتكون منطقة "أوروميا" من عشرة أقاليم من أشهرها إقليم "شوا" الذي تقع في قلبه عاصمة البلاد أديس أبابا، وإقليم "هرر" الذي كان مملكة إسلامية طوال قرون عدة، وتتمتع منطقة أوروميا بحكم شبه ذاتي، وتتبع الكونفدرالية الإثيوبية المكونة من تسعة أقاليم ويعتبر شعب الأورومو من أقدم الشعوب القاطنة منطقة القرن الأفريقي، وترجع أصولهم إلى القبائل الحامية الكوشية الأفريقية القاطنة بمنطقة القرن الأفريقي في إثيوبيا وشمال كينيا، وأجزاء من الصومال، ويتحدث شعب "الأورومو" اللغة الأورومية التي يسميها أبناءها بـ"أفان أورومو" تشتكي الأورومو منذ عشرات السنين بسبب ما تعتبره انتهاك حقوقها والتمييز الاقتصادي والمجتمعي الذي تمارسه الحكومة ضدها، وخلال شهري (يوليو/تموز وأغسطس/آب 2016) وقعت احتجاجات في منطقة الأورومو لمطالبة الحكومة بتوفير أجواء من الحرية والديمقراطية، وفي (أكتوبر/تشرين الأول 2014) قالت منظمة العفو الدولية (أمستي) في تقرير لها إن السلطات الإثيوبية "تستهدف بلا رحمة" وتمارس التعذيب بحق أكبر قومياتها "الأورومو"⁽¹⁵⁾.

رابعاً: العفر أو الدناكل أو العداليس أو أولاد علي أو أود علي

هم مجموعة عرقية إثيوبية وتأثر في الحياة السياسية بكل مجالاتها الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية، ويشتهرون بالرعي وخاصة الإبل والضأن والماعز، ويعتمدون على الزراعة والمحاصيل الاستهلاكية مثل الذرة والبرتقال والموز، ويتكلمون اللغة العفرية المنتمية إلى مجموعة اللغات الحامية ويختلطون بالأمهرا والتيجراي ويدين بالدين الإسلامي وتتميز باللغة والاقتصادي الرعوي ولها أوضاعها السياسية قبل انفصال اريتريا⁽¹⁶⁾، وهي قومية حدودية تتوزع على أكثر من دولة بين كل من (إثيوبيا واريتريا وجيبوتي) ولها تاريخ مؤثر في الحياة السياسية وتمثل المثلث العفري ولها مطالب بالانفصال وتكوين دولة العفر، وتقع الأرض العفرية في القرن الإفريقي على

الضفة الغربية للبحر الأحمر وتبلغ مساحتها (160 كم²)، وتحتل العفر المرتبة السابعة في إثيوبيا بنسبة (3,20%) من مجموع السكان ويتواجدون في شمال شرق إثيوبيا، ويشغلون مساحة تقدر بـ (105 كم²)⁽¹⁷⁾.

خامساً: الكوراج

يتمركزون في جنوب الهضبة وأماكن أخرى ونسبتهم (4%)، وليس لديهم إقليم خاص بهم بسبب انتشارهم وتوزعهم، إذا يتواجد قسم منهم في غرب إقليم الأمهرة، بين بحيرة زواي ونهر أومو، وبحكم توزعهم على جماعات فرعية منها (مهر وشاه)، وكل جماعة لديها لغتها أو لهجتها وديانته الخاصة، وأن ملامحهم مختلفة عن بعضهم البعض⁽¹⁸⁾.

سادساً: البجا (البجة)

يقطن أبناؤها في المنطقة الشمالية، ويمتدون داخل السودان وإريتريا، وفروعهم في إريتريا يسمى بن عامر، وهم من القبائل البدوية ويتحركون باستمرار بين إثيوبيا والسودان ونسبتهم أقل من واحد في المائة.

سابعاً: الصوماليين في إثيوبيا

يتمركزون في إقليم أوغادين وما يجاوره تربطهم روابط كثيرة بالصومال بسبب الأصول المشتركة، ويتميزون بطبيعتهم الرعوية وشعورهم بالانتماء للصومال، فأنتهم لم يخضعوا لسيطرة فاعلة من قبل إثيوبيا، ولا يزالون يقاومون سياسة الضم والإلحاق، وهم أقلية في إثيوبيا، إذ لا تزيد نسبتهم على (3,79%) من مجموع السكان⁽¹⁹⁾.

ثامناً: الفلاشا

هم مجموعة من اليهود ينتسبون إلى السلالات اليهودية الأولى التي ظهرت في إثيوبيا ويعيشون بالقرب من بحيرة (تانا) شمال غرب إثيوبيا، وعددهم يتراوح ما بين (80-140 ألفاً)، ومعنى (فلاشا) في اللغة الأمهرية هو الأجنبي أو الغربي أو المنفيون وتعني أيضاً غريبو الأطوار، وهؤلاء القوم منذ الأزمنة القديمة يعتبرون غرباء عن إثيوبيا ويعيشون في معزل عن جميع سكان إثيوبيا في قراهم الخاصة، ويعملون بالزراعة والعمارة، ولا يتزوجون إلا بأبناء جلدتهم ويمتازون بالتدين ويقدمون يوم السبت⁽²⁰⁾، لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف العربية لإقناع (السودان) بفكرة تهريب يهود "الفلاشا" من إثيوبيا إلى "إسرائيل" عبر مطارات السودان مقابل دعم (جعفر النميري) في الحكم⁽²¹⁾، وقد وافق على ذلك وجعل المسألة سرية، لكن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية كشفت عنها مما نتج عنها غضب الشعب السوداني من (جعفر النميري)⁽²²⁾.

وبدأت "إسرائيل" تمارس ضغوطاً على النميري لإتمام عملية تهجير أخرى سميت بعملية "سبأ"، وبفضل (جورج بوش) نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، ففي (6 / مارس / 1985م) زار بوش الخرطوم لطمأنه النميري بنجاح العملية لتهجير أعداد كبيرة من "الفلاشا" إلى "إسرائيل"، واستطاع أحد مراسلي صحيفة لوس انجلوس الأمريكية في إثيوبيا إن يكشف تفاصيل تلك العملية مما أدى إلى وقف العملية بعد إن بلغ عدد الذين تم تهجيرهم ما يقارب (20 ألفاً) من "الفلاشا"، أن عملية تهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا تمت على ثلاث عمليات جوية، نقلت الفلاشا إلى فلسطين، عملية موسى عام (1984م) وعملية سبأ عام (1985م) وعملية سليمان عام (1991م) وهذه الأخيرة حدثت في زمن الرئيس السوداني الأسبق (عمر حسن أحمد البشير)⁽²³⁾.

تاسعاً: مجموعة الإقليم الجنوبي

يضم الإقليم الجنوبي الغربي من إثيوبيا ما بين (20-40) مجموعة أثنية مختلفة منهم السيدامو الذين يقطنون مناطق السافانا والتلال الجنوبية، وعلى الرغم من أنهم من أصول كوشيتية، إلا أن بعضهم له ملامح زنجية، وهم موزعون على سبع قبائل (أومتو وماجي وكافا وجنجر ووغيميريا وغيب وباكو)، وهناك الشانكيلا الذين يسكنون بمحاذاة الحدود الغربية مع السودان، وهم من الزنوج ويتوزعون على قبائل عدة، ويمتد الكثير من قبائل الإقليم الجنوبي في داخل دولتي السودان وكينيا ونصف تلك القبائل تعتنق البروتستانتية⁽²⁴⁾.

المبحث الثالث: الصراع بين إقليم التيجري والحكومة الفيدرالية الإثيوبية

من أجل الحفاظ على إثيوبيا من ظاهرة الانقسام والتشتت خاصة وأن حل مطالب الأثنيات تمحورت حول الانفصال عن الدولة وتكوين دول مستقلة خاصة بهم، أعلنت إثيوبيا عن ميثاق بموجبه يمكن لكافة الأمم والقوميات في البلاد الحق في تقرير مصيرها، سمحت لكل جماعة عرقية بإقامة حكم ذاتي بدءاً من مستوى المقاطعات، ووضع الأساس لتشكيل حكومات محلية وإقليمية على أساس نمط من التسوية بين الجماعات العرقية في البلاد، وحددت تسعة مناطق على أساس عرقي، وتم الاعتراف بأربعة وستون مجموعة أثنية، وصنفت المجموعات الأثنية الباقية على أنها أقليات لا يحق لها تشكيل حكومات محلية، لكن لها الحق في التمثيل في المجالس المحلية، وقد كان هذا الميثاق هو الحجر الأساس لما عرف بعد ذلك بالفدرالية⁽²⁵⁾.

ونصت المادة (39) من الدستور الإثيوبي (دستور 1995) على حق جميع الشعوب والأمم والجنسيات في تقرير المصير دون قيد أو شرط، بما في ذلك الحق في الانفصال، الحق في الكلام، والكتابة وتطوير لغتهم الخاصة، وتطوير وتعزيز ثقافتهم والحفاظ على تاريخهم، والحق في الحكم الذاتي، وأن الحق في الانفصال هو جزء من الحق في تقرير المصير للشعوب، أيًا كان عددهم ووضعهم السياسي أو تأريخهم والقيد الوحيد من هذا هو أن جميع الهيئات الإقليمية والمحلية ملزمين بأداء واجباتهم وممارسة حقوقهم في إطار مبادئ الديمقراطية سيادة القانون وطبقاً للقواعد الدستور الإثيوبي، وتشير ديباجة الدستور على أن الأمم والقوميات والشعوب من إثيوبيا لا بد لها وأن تساهم في بناء مجتمع قوي متماسك على أساس سيادة القانون، بالتالي ضمان السلام الدائم والنظام الديمقراطي والتقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁶⁾.

إن تفجر الصراع بين إقليم تيجراي والحكومة الفيدرالية له جذوراً تاريخية تعود إلى تشكل الكيان السياسي لإثيوبيا الحديثة، ونماذج الحكم التي سادت منذ القرن والنصف الماضيين، بدءاً من حكم الملك (مينليك الثاني) الذي أخضع بقية الشعوب والعرقيات بالقوة تحت حكمه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بالتزامن مع فترة بداية الاستعمار الأوروبي للمنطقة، وقد استمر الحكم الإمبراطوري في إثيوبيا إلى أن جاء النظام الشيوعي بقيادة (منغستو هيل مريام)، الذي قاد انقلاباً دموياً ضد الملك (هيل سيلاسي) في عام 1974، لكنه لم يستمر طويلاً، إذ قادت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي عملاً مسلحاً ضده، واستولت على الحكم في عام 1991، بقيادة (ملس زيناوي)⁽²⁷⁾.

وأُسست جبهة التحرير التيجرية (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية) التي تتحكم بالسلطة منذ الإطاحة بالنظام العسكري في عام 1991، والمسؤولة عن تصميم وتنفيذ الفيدرالية في إثيوبيا باعتبارها الأكثر تأثيراً، وذلك لدورها بالهزيمة التي ألحقت بالنظام العسكري، والفكرة التي قامت عليها جبهة التحرير التيجرية هي أن الدولة الإثيوبية الحديثة قامت على الهيمنة وفرض اللغة والدين والثقافة للنخبة الأمهرية الحاكمة، مما أدى إلى معاناة الجماعات العرقية المختلفة من التعصب العرقي والكراهية والدونية القومية، وبحسب جبهة التحرير التيجرية يجب فصل إثيوبيا عن بعضها البعض وإعادة تجميعها مرة أخرى على أساس احترام هويات واستقلالية كل مجموعة، ويعود نجاح جبهة التحرير التيجرية إلى حشد مؤيديها وراء أيديولوجية القومية التيجرية، فكانت أكثر تجانساً ومعظم سكانها يتشاركون لغة واحدة وديناً واحداً، وإقناع النخبة السياسية التيجرية للحركات الأخرى بأن الاستقرار المستقبلي والسلامة الإقليمية للبلد يعتمدان على منح هذه الأعراق الحكم الذاتي الإقليمي، علاوة على ذلك أن القيادة التيجرية لم تكن أقل تشبهاً من سابقتها بأيديولوجية السيطرة المركزية، التي كانت المفهوم السائد للحكم في إثيوبيا منذ النصف الأخير من القرن الحادي عشر⁽²⁸⁾.

حكم (ملس زيناوي) البلاد تحت ائتلاف تقوده جبهته يُسمى بـ (الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا) وبالرغم من أن البلاد شهدت طفرة اقتصادية في فترة رئاسته، فإن حكمه اتسم بالقمع الشديد، ولم تتردد أجهزته الأمنية في الزج المعارضة والصحافيين والحقوقيين في السجون، وكانت الحريات السياسية منعدمة في البلاد، إذ يفوز الحزب الحاكم بكل المقاعد في البرلمان في كل فترة انتخابية، وراكت هذه التجربة استياءً شعبياً ضد الجبهة الديمقراطية الثورية، لكن مع وفاة (زيناوي) في عام 2012، بدأ الائتلاف بالتصدع ما أدخل البلاد في انقسامات أثنية وعرقية جديدة⁽²⁹⁾.

لم يفلح (هيللي مريام ديسالين) الذي خلف (ملس زيناوي) في استعادة صدقيه الحزب الحاكم، واندلعت في فترته موجة اضطرابات شعبية في أنحاء البلاد، ولاسيما بين شباب الأورومو، أكبر مجموعة عرقية في البلاد، ما أجبر حكومته على التنحي عن السلطة، ليرشح بعدها (آبي أحمد) من المنظمة الديمقراطية لشعب أورومو من داخل الائتلاف الحاكم، وحين وصل (آبي أحمد) إلى السلطة في عام 2018 عمد إلى استهداف قادة التيجراي وتطهيرهم من مؤسسات الدولة وملاحقتهم بتهم الفساد، واعتقل الكثير منهم أو أجبروا على الفرار من العاصمة، وهو ما اعتبرته جبهة تحرير شعب تيغراي تهديداً وجودياً لها، لكنها ظلت مهيمنة على قاعدتها الرئيسة في إقليم تيغراي حيث يتركز جناحها المسلح⁽³⁰⁾.

اتى (آبي أحمد) بمشروع جديد مختلف عن النظام السياسي القائم على الفدرالية الأثنية التي أسس لها (زيناوي) وتحديث مراراً بأن هذا النظام يضعف الدولة ويخلق انقسامات ومشكلات عنصرية، واعتبرها قبلة موقوتة تهدد بزوال إثيوبيا، وركز على ضرورة الاندماج الوطني وإيجاد هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين، وكان من بين أهم ركائز مبادرة (آبي أحمد) الإفراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين، وفتح المجال السياسي بعد إلغاء تجريم أحزاب المعارضة، وتوقيع معاهدات السلام مع المنظمات السياسية المحظورة والمتمردة، وذهب إلى إعادة هيكلة سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه الإقليم ومحاولة تصفير المشاكل مع دول الجوار، وأدى دوراً إيجابياً في حلحلة

الصراعات وحل الأزمات في دول الجوار، وفي محاولة لإعادة هيكلة المشهد السياسي وتنظيمه قام (آبي أحمد) في كانون الأول لعام 2019 بدمج الحزب الحاكم مع العديد من الأحزاب التي تقودها مجموعات عرقية تحت اسم جديد هو (حزب الازدهار) كخليفة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، كما وقع اتفاقيات لإنهاء العنف وإحلال السلام مع جبهة تحرير (أوجادين) المتشددة، ووقع اتفاقيات تاريخية مشابحة في 2018 لإلقاء الجبهات المتمردة السلاح ومواصلة نضالهم عبر الوسائل السياسي، ووعد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول عام 2020، بما كان يبشر بعملية تحول واعدة، وعملية مصالحة وتعايش تنهي إلى حد كبير التوترات العرقية والتمييز والإقصاء السياسي، وتعالج الأزمات الناجمة عن تسييس الأثنية في إثيوبيا⁽³¹⁾.

وأن إعلان رئيس الوزراء (آبي أحمد) عن مشروع حل (الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا)، قد فهمت أنها معاكسة تماماً لطموحات قوميات وشعوب البلاد، وأنه يهدف منها إلى العودة للنظام الواحدوي وأنه سيُعيد إخضاع هذه القوميات مرة أخرى تحت هيمنة (الأمهرا) وإمبراطوريتهم، كما كانت خطوة تأسيس (حزب الازدهار الإثيوبي) بمنزلة طلاقين (آبي أحمد) من جهة، وتيار القوميين الأورومو الذين رأوا فيه تراجعاً عن مشروع (الأورومو) أولاً، كما رأوا في تأسيس الحزب تهديداً لنظام الفيدرالية الأثنية ثانياً، وأن تأسيس حزب الازدهار الإثيوبي خطوة نحو تقارب مؤقت بين (آبي أحمد) والتيار (الأمهرا)، والغرض من ذلك رفض نظام الفيدرالية الأثنية وكافة الترتيبات الدستورية التي يستند إليها، وبالتالي البحث عن هوية وطنية بعيداً عن الأثنية الضيقة، وكذلك استعادة أجداد الأمهرا وتكريس حقوقهم ومكتسباتهم، وعرقلة صعود تيار القوميين الأورومو إلى السلطة من خلال الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في أواخر السنة من العام 2020⁽³²⁾.

في المقابل ترى الجبهة أن (آبي أحمد) انقلب عليها، حينما قرر حلها، بعد أن استخدمها للوصول إلى السلطة، حيث تلقى المجلس الوطني للانتخابات رسالة من رئيس الجبهة (آبي أحمد) مفادها أن هذه الجبهة لم تعد موجودة بعد الآن كحزب سياسي، وترى جبهة تحرير شعب تيغراي أن هذا القرار يمثل خرقاً دستورياً ويأتي ضد إرادة الشعب الإثيوبي الذي انتخب أعضاء الأحزاب التي كان يتكون منها تحالف الجبهة، وأصبح قسم كبير من الأورومو يعارضه بوصفه متفرداً في الحكم وأصبح يبتعد عن الديمقراطية بحجة الحفاظ على وحدة إثيوبيا وتنميتها، وهذه أولوية على الديمقراطية، وقد ازداد التوتر بين الحكومة الفدرالية وإقليم تيجراي بعد قيام المجلس الأعلى في إثيوبيا (مجلس الاتحاد)، بتمديد فترات حكم الحكومات الفدرالية والإقليمية بضعة أشهر بسبب تفشي جائحة كورونا، وهي الخطوة التي اعتبرها الإقليم غير دستورية⁽³³⁾.

وكان من المقرر أن تجري إثيوبيا انتخابات عامة في 29 آب/ أغسطس لعام 2020 وهو ما يترتب عليه انتهاء ولاية البرلمان الحالي في أيلول 2020 وأن يتم انتخاب رئيس مجلس وزراء جديد، كما أن المجلس الفيدرالي وهو أعلى هيئة دستورية فيدرالية في البلاد والذي يمثل كل قوميات إثيوبيا، ويمثل الغرفة الثانية في البرلمان قررت بأغلبية (١١٤) عضواً واعتراض أربع أعضاء وامتناع عضو على توصية المجلس الدستوري بتأجيل الانتخابات إلحاحاً لانقضاء تهديدات فيروس كورونا على أن يتم إجراؤها في فترة لا تتجاوز تسعة شهور إلى عام، وبالتالي وافق على مواصلة واستمرار جميع المجالس الفيدرالية والإقليمية في العمل، وعلى أثر ذلك تقدمت (كريا إبراهيم) رئيسة

مجلس النواب الإثيوبي باستقالتها يوم ٩ حزيران/ يونيو، احتجاجاً على التأجيل، وقالت (لست مستعدة للعمل مع مجموعة تنتهك الدستور) وقالت إثيوبيا تعيش دكتاتورية في طور التكوين⁽³⁴⁾.

ولم يكد الجدل والاحتجاج حول قرار الحكومة الإثيوبية بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في أغسطس المقبل بحجة مكافحة فيروس كورونا يهدأ، حتى انفجرت دوامة عنف جديدة إثر مقتل مغنياً ورومي يحظى بشعبية كبيرة، ولم تكن هذه الاحتجاجات الأولى التي يشهدها الإقليم والتي لم تهدأ بوصول (آبي أحمد) للحكم الذي ينحدر من قومية الأورومو، وشهدت فترة حكمه عدة احتجاجات أدت مقتل العديد من المتظاهرين، ولعل أبرزها الاحتجاجات في 2019 عقب التهديدات الأمنية التي تلقاها (جوهر محمد) الحليف الأبرز السابق (آبي أحمد)، والمعارض الحالي، الذي يقود الأورومو ضد الحزب الموحد بقيادة (آبي أحمد) رافعاً شعاراً (أورومو أولاً) ودفع ما اصطلاح تسميته بـ(عسكرة النزاع) قوات الأمن بمواجهة المعارضة الإثيوبية، ويعتبر (هاتشالو هنديسا) من أيقونات ثورة الأورومو، التي ألهمت حركة الاحتجاج الشعارات والتهافتات وتحولت أغانيه لشعارات ثورية⁽³⁵⁾.

وترتب على تعامل حكومة (آبي أحمد) مع ظاهرة العنف بين القوميات عليه العديد من الأزمات، منذ المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء في يونيو 2018، ثم مقتل مدير مشروع سد النهضة (سيمينيغيو بيكييلي) واغتيال رئيس إقليم أمهرة، واغتيال قائد الجيش في أديس أبابا وغيره من كبار قادة الإقليم، وبدلاً من أن تعالج الحكومة الإثيوبية تلك الأزمات ألقت باللوم على الانقسامات الإثنية-قومية (فيدرالية الأثنية)، وأقرت الحكومة بأن الطريقة الوحيدة للقضاء على هذا العنف هو تفكيك التسوية السياسية المتعددة القوميات، فانتقلت آلة الدعاية ومؤيدو حزب الازدهار الذي يتزعمه (آبي أحمد) إلى القضاء على مشروع الفيدرالية الأثنية متعدد القوميات، على الرغم من أنه يعلم جيداً أن هذا المشروع الفيدرالي يحظى بدعم وشعبية لدى العديد من القوميات الإثيوبية المهشمة، ومن ضمنهم قومية الأورومو ذات الأغلبية في البلاد⁽³⁶⁾.

وفي تحدي للحكومة الفيدرالية، أقدم الإقليم على إجراء انتخاباته الإقليمية في 9 أيلول/ سبتمبر 2020، وفازت جبهة تحرير شعب تيغراي بأغلبية كبيرة، وحصلت على (152) مقعداً من أصل مقعد، (190)، وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات الإقليم حوالي (98%)، لكن حكومة إثيوبيا المركزية رفضت السماح للجنة الانتخابات المركزية بالإشراف عليها، ورفضت كذلك الاعتراف بنتائجها، وسخر (آبي أحمد) من فوز الجبهة على المعارضة ووصفها بأنها خالية من المعنى وأوقف عنهم التمويل المالي، ومنعت حكومته التحويلات البنكية بين إقليم تيغراي وبقية الأقاليم في إثيوبيا⁽³⁷⁾.

وردت حكومة إقليم تيغراي بأنها ستعتبر حكم (آبي أحمد) غير شرعي اعتباراً من 5 تشرين الأول/ أكتوبر، وهو تاريخ انتهاء فترة آبي أحمد إذا لم يحصل على التمديد، وفي 30 تشرين الأول/ أكتوبر، عين (آبي أحمد) العميد (جمال محمد) في منصب نائب قائد القيادة الشمالية في قاعدتها في ميكيلي، عاصمة إقليم تيغراي، لكن العميد لم يتمكن من الوصول إلى مكتبه، فقد اعترضه مسؤولون حكوميون إقليميون في تيغراي عند وصوله، وطلبوا منه العودة إلى أديس أبابا، ولم تكتفِ حكومة تيغراي بذلك بل استدعت ممثليها في الهيئات المنتخبة وفي مجلس الوزراء على المستوى الفيدرالي، وفي رد فعل على تلك التطورات،

قرر البرلمان الإثيوبي تصنيف جبهة تحرير شعب تيغراي حركة إرهابية، وأصدرت الجبهة بياناً قالت فيه إن (آبي أحمد) و(أسياس أفورقي) يستعدان لشن حرب عليها، مؤكدة استعدادها لخوضها لتكون (حرب شعب تيغراي) وأرسل رئيس إقليم تيغراي رسالة مفتوحة موجهة إلى رؤساء عشائر الدول، يحذر فيها من مخاطر تدهور الأوضاع في البلاد، ويناشد المجتمع الدولي أن يساعد في نزع فتيل الأزمة عبر حوار شامل، وأكد فيه أنه (ليس هناك أي كيان شرعي لإدارة دفة الحكم في البلاد بعد انتهاء فترة حكومة آبي أحمد)⁽³⁸⁾.

وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 أعلنت الحكومة الفدرالية أن مسلحين تابعين لتيجراي هاجموا القطاع الشمالي التابع للجيش الإثيوبي، وهي وحدة عسكرية ضخمة مجهزة بطائرات ودبابات، وتمكنوا من الاستيلاء عليها، كما هاجموا أيضاً اللواء الخامس-مدرعات، واتهم (آبي أحمد) جبهة تحرير شعب تيغراي بارتكاب الخيانة الوطنية بمحجمها على قواعد عسكرية إثيوبية في بلدي ميكيلى ودانشا، ما أسفر عن مقتل وإصابة جنود متمركزين في القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي، وهي واحدة من أربع قيادات إقليمية في ميكيلى، التي تبعد أكثر من 700 كيلومتر شمال العاصمة أديس أبابا، وبالمقابل بدأت الطائرات الإثيوبية بشن عدة غارات على مواقع في تيجراي، في حين بدأت في الميدان اشتباكات تستخدم فيها مدفعية ثقيلة، تستهدف فيها الحكومة تدمير مستودعات أسلحة تسيطر عليها الجبهة⁽³⁹⁾.

وبهذا برر (آبي أحمد) إعطاء الأوامر بشن هجوم عسكري ضد الإقليم للرد على هذه الهجمات المزعومة، باعتبارها تمرداً يجب إخماده، لتبدأ منذ ذلك الوقت معارك ضارية ما زالت تدور رحاها، وتمتلك الجبهة صواريخ ومعدات عسكرية تمكنها من الاستمرار في الحرب إلى أمد طويل، أو نقل المعركة إلى ساحات أخرى في الأقاليم المجاورة، أو حتى خارج حدود إثيوبيا، وتعدّ الجبهة الأفضل تسليحاً من كل القوى الإثيوبية المعارضة، ويقودها محاربون قدامى خاضوا العديد من المعارك لاسيما الحرب ضد إريتريا بين عامي 1998 و2000، كما إن الضباط التيجراي، الذين فصلوا من الجيش الاتحادي في عملية التطهير التي قام بها (آبي أحمد)، عادوا إلى إقليمهم ليدربوا المجندين الجدد، ويعد الإقليم القاعدة الرئيسة لأقوى وحدات الجيش الإثيوبي القيادة الشمالية، التي يتجاوز عدد الجنود فيها نصف تعداد الجيش برمته، وأعلنت حكومة إقليم تيجراي أن القيادة الشمالية ستقف إلى جانب شعب تيجراي والحكومة الإقليمية⁽⁴⁰⁾.

وقد نتج عن تلك الحملة هزيمة القوات الحكومية وأسر العديد من قادتها والاستيلاء على قاعدة عسكرية للدولة، بالإضافة إلى انضمام العديد من المقاتلين من أصل تيجراي في الجيش الحكومي إلى قوات الإقليم، إذ يعتبر الانتماء القبلي سابقاً على الانتماء الحكومي، كما نتج عن تلك الحرب هجرة العديد من الإثيوبيين سواء من الإقليم أو الأقاليم المجاورة، إذ وصل إلى السودان المتاحم 20-24 ألف لاجئ، حسب تقدير الأمم المتحدة تحت التدقيق نظراً لسهولة الموقف، وتستعد الحكومة الإثيوبية للقيام بعملية عسكرية أكبر ضد الإقليم لمحو الهزيمة السابقة، وإظهار إمكانياتها في السيطرة على كل أقاليم الدولة، وفي رسالة إلى بعض الأقاليم الأخرى التي تشعر بالتهميش رغم موقفها السكاني والجغرافي الكبير مثل إقليم الأورومو المعارض مع آخرين على سطوة الأقلية الأمهرية⁽⁴¹⁾.

وترى الحكومة الإثيوبية أن لا سبيل لحل الإشكاليات مع إقليم تيجراي إلا بالحرب من خلال العمليات العسكرية والقصف، ولا مجال للحوار والحل السلمي نسبة لهيمنة جبهة تحرير تيجراي على الاقتصاد الإثيوبي زهاء العقود الثلاثة الماضية، وطالب رئيس الوزراء (آبي أحمد) الإثيوبيين العاملين في الخارج بالمساهمة في تمويل الحرب من خلال تحويل أموالهم عبر البنوك الوطنية بدلاً من تحويلها عبر الشركات الخاصة لتحويل الأموال، وهي محاولة منه لاثام جبهة تحرير تيجراي باستغلال تحويلات الإثيوبيين من الخارج عن طريق الشركات الخاصة وتهريب الأموال إلى خارج البلاد، ومحاولة من جانب (آبي أحمد) لكسب ثقة الإثيوبيين، وتأكيداً لثبوت اتهامه لقومية تيجراي، بشن الهجوم على القاعدة العسكرية في شمال إثيوبيا، وقامت حكومته بحملة اعتقالات واسعة في وسط جبهة تحرير تيجراي، وأغلقت مكتب قناة (بمبي وويان) التابعة للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، ومنعت مغادرة أي شخص ينتمي لقومية تيجراي وفقاً للبطاقة الشخصية عبر المطارات والمنافذ البرية، وهي إجراءات عقابية جماعية اتخذتها الحكومة الإثيوبية تجاه قومية تيجراي⁽⁴²⁾.

وإن العمليات العسكرية بين كل من الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، تمثل تهديداً كبيراً لعدم تماسك الدولة في إثيوبيا والتعايش السلمي بين مكوناتها، وأيضاً قد تمثل بداية نهاية لرؤية ومشروع (آبي أحمد) إذ قد تستمر الحرب بينهما لسنوات طويلة، بدون أن يحقق أي طرف فيها انتصاراً ملموساً يجعله يفرض هيئته، وأن هذه الحرب حتماً سوف تشجع القوميات الأخرى في الأقاليم الأخرى، التي تعارض مشروع حزب الازدهار على حمل السلاح لتحقيق حق تقرير المصير بيدها في المستقبل، وتتحول الحرب إلى عملية استنزاف للجيش الحكومي، حينها يكون (آبي أحمد) تورط في حرب طويلة الأمد ومرهقة، ومن إقليم تيجراي سوف تنتقل الحرب إلى إقليم أمهرة، ثم بني شنغول، وتكون بمثابة عدوى إلى بقية الأقاليم الأخرى، فحرب العصابات في مرتفعات شمال إثيوبيا، ستنقل الصراع العرقي إلى الوسط والغرب بفضل الاشتباك بين قوميتي بني شنقول جوموز - الأمهرة، ومن ثم ينتقل إلى الوسط والجنوب، والدخول في صراع عرقي ممتد بين جميع القوميات⁽⁴³⁾.

وأن الحرب الحالية التي تخوضها الحكومة الإثيوبية في إقليم تيجراي سوف تزيد الأوضاع في إثيوبيا تعقيداً، ولن تسفر عن نصر حاسم لأي من طرفيها، وهو ما يرجع إلى عدد من الأسباب تتضمن حقيقة أن العملية العسكرية في إقليم تيجراي وبهذه الطريقة تُعطي انطباعاً وشعوراً لدى قومية تيجراي بأن الحرب التي تشنها الحكومة الإثيوبية تستهدفهم في المقام الأول، مما سيعزز من تضامنهم وتماسكهم على أرض المعركة هذا من جانب، ومن جانب آخر أن تلك الحرب ستعمق الكراهية، وزيادة من خطاب الصراعات ذات الطابع الإثني في عموم البلاد، وهو الأمر الذي ظهرت نتائجه في توظيف بعض القوميات لشبكة التواصل الاجتماعي في بث الكراهية على نطاق واسع، كما يأتي قرار إعلان العملية العسكرية من حكومة (آبي أحمد) في إقليم تيجراي لجعل الإثيوبيين يفقدون الثقة في جميع مؤسسات الدولة، ويغذي النزاعات الانفصالية التي قد تضرب أقاليم أخرى غير إقليم تيجراي⁽⁴⁴⁾.

الخاتمة :

ما يحدث بإقليم تيغراي هو أمر يتعلق بسيادة إثيوبيا، وفقاً للقانون الدولي وأن الدول المجاورة والدول العربية ستحرص على عدم التدخل، بل ستدعم الحكومة الإثيوبية ذات الشرعية الدستورية، لأن التدخل بالشأن الداخلي الإثيوبي ليس من مصلحتها، إلا أن البعد الإنساني للأزمة المتمثل في نزوح الآلاف إلى السودان وأعباء استقبالهم لن يكون الأثر الوحيد الذي ستعاني منه الدول العربية المجاورة لإثيوبيا في حالة استمرار النزاع لمدة أطول وهناك تخوف من انتقال الصراع لشرق السودان نظراً للامتدادات العرقية بين الدولتين، وأن استمرار الصراع وما قد يصحبه من إضعاف للجيش الإثيوبي يمكن أن يغري تنظيم الشباب المتطرف في الصومال لمحاولة الثأر مما قامت به إثيوبيا سابقاً ضد التنظيم، وأن استمرار الصراع ليس في صالح مصر، التي تخوض مفاوضات شاقة مع إثيوبيا بشأن سد النهضة، وأثار هذا الصراع مخاوف وتفاؤل الكثير في مصر والسودان، وعلقوا عليها آمالاً في أن تشكل ورقة ضغط على حكومة أديس أبابا في التأخري عمليات مفاوضات السد، وتمسكها بعدم التوقيع على أي اتفاق قانوني أو سياسي ملزم.

الهوامش:

- (1) هاشم علي حامد ، رؤية أثيوبية والقرن الأفريقي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، مصر، 13/سبتمبر /2019م، ص3.
- (2) عدنان موسى، ديموغرافية إثيوبيا: التركيبة العرقية والاجتماعية والدينية، مركز التقدم العربي للدراسات، على الموقع الإلكتروني <https://www.arabprogress.org/>، 25 /أكتوبر / 2018 .
- (3) سارة عبد السلام الشربيني عبد العال، النظام السياسي في أثيوبيا منذ العام 2005م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، مصر، 28 / يناير / 2020م، ص1.
- (4) إبراهيم ميرغني محمد علي، الأثنية والديمقراطية في أثيوبيا، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 2، تشرين الأول، 2005م، ص 40.
- (5) عبد الجبار خضر محمد ، العلاقات السودانية الإثيوبية الماضي والحاضر والمستقبل _ مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، 2008، ص 12.
- (6) خيرى عمر، الفيدرالية الاثنية في إثيوبيا : المرتكزات والمؤسسات، مجلة المعهد المصري، المعهد المصري للدراسات، مصر، العدد الأول، يناير / 2020م، ص 102-103.
- (7) عبد الوهاب الطيب البشير، التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الأثيوبية نحو العالم العربي، مجلة دراسات افريقية، العدد 48، السنة 28، ديسمبر 2012، ص 81.
- (8) محمود يوسف ، المسلمون في إثيوبيا بين الحاضر وأفاق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 26 / ابريل / 2015م، ص 2-4.
- (9) شوحة مريم و زعور حسينة، الدولة القومية بين إدارة التعددية الأثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي -دراسة حالة إثيوبيا-، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، برلين 2018، ص 101.
- (10) عطا الله سليمان وهناء عبد الحر يوسف، مشكلات اريتريا الجيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، المجلد 26، العدد 4، 2015، ص 1157.
- (11) حسن مكى محمد أحمد، مقارنة في السياسة وتطوراتها في السودان وأثيوبيا (قراءة مقارنة في السنين سنة الأخيرة عن أوضاع البلدين)، مجلة دراسات إفريقية، العدد 60، ديسمبر 2018، ص 13-14.
- (12) منى حسين عبيد، العلاقات الإثيوبية - الصومالية (1974م-2000م)، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 58، العدد 2، حزيران 2019، ص 232.
- (13) خلود محمد خميس، صنع القرار السياسي في إثيوبيا بعد عام 1991م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 47، 2014م، ص 187-188.
- (14) خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص 187-188.
- (15) الجزيرة، أثيوبيا .. قوميات تتداول على السلطة وأخرى مقصاة، على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events>، 2/21 / 2018.
- (16) شروق رياض مصباح، الأقليات في أثيوبيا الانثروبولوجيا الاجتماعية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 82.
- (17) عبد السلام إبراهيم بغدادى، مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 59، 1998، ص 23.

- (18) عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الايجابي في العلاقات العربية - الإفريقية والتعددية الأثنية كرابط ثقافي، مصدر سبق ذكره، ص 173.
- (19) المصدر نفسه، ص 173.
- (20) عمر سلهم صديق، يهود الحبشة (الفلاشا) دراسة تاريخية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، نيتوى، العدد 14، 2013، ص 29.
- (21) عبد السلام إبراهيم بغدادي، اليهود في إثيوبيا (الفلاشا) في ضوء عملية التهجير الأخيرة، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 30.
- (22) صباح محمود، الفلاشا والعلاقات الصهيونية الإثيوبية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 182.
- (23) الفاتح عبد الله سلام، مسألة تهجير الفلاشا إلى "إسرائيل"، مجلة دراسات إفريقية، الخرطوم، العدد (10)، ديسمبر 1993، ص 118.
- (24) عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الايجابي في العلاقات العربية - الإفريقية والتعددية الأثنية كرابط ثقافي، مصدر سبق ذكره ص 176.
- (25) شوحة مرتيم وزعور حسينة، مصدر سبق ذكره، ص 159.
- (26) المواد (39 و 42 و 47) من الدستور الإثيوبي لعام 1995م.
- (27) صهيب محمود، حرب إقليم تيغراي: خلفيات الصراع وتداعياته المحتملة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 25 تشرين الثاني 2020، ص 1.
- (28) عبد القادر محمد آدم، إثيوبيا والنظام الفيدرالي: التوازن الصعب بين التعدد الإثني والوحدة القومية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 13 كانون الأول 2020، ص 6.
- (29) صهيب محمود، مصدر سبق ذكره، ص 2.
- (30) المصدر نفسه.
- (31) صلاح خليل، التوجهات الداخلية ل(آبي أحمد): تراجع الإصلاحات ومأزق التعايش والديمقراطية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني <https://www.ecsstudies.com/9713>، 2020/7/28.
- (32) عباس محمد صالح عباس، إثيوبيا: من الانتقال الديمقراطي إلى الانسداد السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقات تحليلية، 9 تشرين الثاني 2020، ص 5.
- (33) وحدة الدراسات السياسية، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآله، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقدير موقف، 15 تشرين الثاني 2020، ص 2.
- (34) عبد القادر كاوير، إثيوبيا: تأجيل الانتخابات وانعكاساتها على المشهد السياسي، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد 5، آب 2020، ص 4-6.
- (35) المصدر نفسه، ص 6.
- (36) صلاح خليل، الدولة المأزومة: إثيوبيا بين استعادة التعايش وطموحات تقرير المصير، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني <https://www.ecsstudies.com/12690>، 2020/12/9.
- (37) ينظر إلى كل من صهيب محمود، مصدر سبق ذكره، ص 3، وكذلك وحدة الدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 2.
- (38) صهيب محمود، مصدر سبق ذكره، ص 3-4.
- (39) المصدر نفسه، ص 4.
- (40) المصدر نفسه، ص 4-5.
- (41) محمد قشقوش، تكلفة الحدود: انعكاسات الصراع في إثيوبيا على دول الجوار، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني <https://www.ecsstudies.com/12403>، 2020/11/21.
- (42) صلاح خليل، إقليم تيغراي: تداعيات عدم الاستقرار الداخلي في إثيوبيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني <https://www.ecsstudies.com/12282>، 2020/11/14.
- (43) صلاح خليل، الدولة المأزومة: إثيوبيا بين استعادة التعايش وطموحات تقرير المصير، مصدر سبق ذكره.
- (44) صلاح خليل، إقليم تيغراي: تداعيات عدم الاستقرار الداخلي في إثيوبيا، مصدر سبق ذكره.